(مترجمة)

العناوين:

- **أمريكا تبيع الأكراد، مرة أخرى**
- **إغلاق الحكومة الأمريكية**
- **نواز شريف يعود إلى السجن من جديد**

التفاصيل:

أمريكا تبيع الأكراد، مرة أخرى

منذ إعلان ترامب سحب القوات الأمريكية من سوريا يتم الكشف عن تفاصيل عملية اتخاذ القرار. ففي مكالمة هاتفية وافق رئيس تركيا أردوغان ورئيس أمريكا ترامب على التنسيق للانسحاب الأمريكي المعلن من سوريا. يقول المسؤولون إن الهدف هو منع "فراغ السلطة" في شرق سوريا. جاء ذلك بعد مكالمة أردوغان الأخيرة لترامب حول الهجوم التركي المخطط له في المنطقة. في الواقع، سيتم استبدال الوجود التركي بالأمريكي. ومرة أخرى، باعت أمريكا الأكراد، لكن هذا يعني أن تركيا سوف تلعب دوراً محورياً في مستقبل سوريا حيث إنها ستسيطر على منطقة الطاقة الرئيسية في سوريا بالإضافة إلى أكثر أراضيها خصوبة.

إغلاق الحكومة الأمريكية

أغلقت الحكومة الأمريكية بشكل جزئي يوم السبت، ولا توجد أي علامة على جهود ملموسة لإعادة فتح الوكالات التي أغلقت بسبب المأزق السياسي بشأن طلب ترامب تمويل الجدار الحدودي. أعلن ترامب أنه لن يوقع على أي قانون تمويل لا يتضمن تمويل الجدار الحدودي. وقال ترامب بعد مؤتمر حول الكريسماس في يوم الجمعة مع القوات الأمريكية التي تخدم في الخارج: "لا يمكنني أن أخبركم متى ستعيد الحكومة فتح أبوابها". "يمكنني أن أخبركم أنه لن يعاد فتحها حتى يكون لدينا جدار، أو سياج، أو أي اسم آخر يودون أن نطلق عليه. سأطلق عليه كل ما يريدونه، لكنه يبقى نفس الشيء. إنه حاجز لمنع الناس الذين يتدفقون إلى البلاد، ولمنع تدفق المخدرات". مرر مجلس النواب نسخة من قانون الاعتمادات الإضافية المستمرة، الذي أضاف 5 مليارات دولار للجدار و 8 مليارات دولار للمساعدات في الكوارث. لكن تغيير موقف ترامب تسبب في الإغلاق، والذي بدأ في 22 كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع أن تكون التأثيرات الأولية قليلة لأن بداية الإغلاق تزامنت مع عطلة نهاية أسبوع لمدة أربعة أيام بسبب عيد الميلاد. أما في حال تم تمديد فترة الإغلاق إلى يوم عمل عادي، فمن المتوقع أن يكون هناك حوالي 400 ألف موظف فيدرالي في إجازة من أصل800،000 يعملون لصالح الوكالات المتضررة، من بين 2.1 مليون موظف مدني غير رسمي.

نواز شريف يعود إلى السجن من جديد

عاد رئيس الوزراء الباكستاني السابق نواز شريف إلى السجن بعد إدانة جديدة بالفساد. فقد قضت محكمة مكافحة الفساد في إسلام أباد على شريف بالسجن لمدة سبع سنوات بسبب استثمارات تجاوزت أصوله المعلنة. وكان شريف الذي ينفي ارتكاب أي مخالفات قد سجن في تموز/يوليو على خلفية قضايا فساد مختلفة لكنه سُرّ عندما أمرت المحكمة العليا في إسلام آباد في أيلول/سبتمبر بإطلاق سراحه وعلقت الحكم الصادر بحقه وهو السجن لعشر سنوات. لقد كان الأمن حول المحكمة في إسلام أباد مشدوداً للحكم.

وكان الحزب الحاكم السابق - الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز - قد هدد ببدء حركة احتجاجية واسعة وتعطيل العمل البرلماني إذا أُعيد زعيمه إلى السجن. وأطلق أفراد الأمن الغاز المسيل للدموع واستخدموا العصي لإجبار مؤيديه على الخروج من المحكمة. وكان شريف يدخل السجن ويخرج منه مرات عديدة لدرجة تدل على أن النظام الباكستاني ليس محطماً فحسب، بل لا يمكن إصلاحه.